مُخْتَصَرُ شَرْحِ الأُجْوَدِي عَلَى نَظْمِ البَيْقُونِي

(في علم مصطلح الحديث)

الشارح فضيلة الشيخ محمد ولد الدناه الأجودي الشنقيطي

-حفظه الله-

اختصرها في ٩٥ فائدة

الأستاذ أبو مالك إبراهيم الفوكي - كان الله له -

ABOUMALEK.DA9I9OL3ILMI

بسم الله الرحمن الرحيم

أَبْدَأُ بِالحَمْدِ مُصَلِّيَاً عَلَى ٠٠١ مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيٍّ أُرْسِلَا

٠٠١= هنا لم يصرح بالذي يتوجه إليه بالحمد، وهو الله، ولكن يعرف بالقرينة إذْ أنه مسلم.

٠٠٢= و(ال) في كلام العرب تأتي لمعانٍ نظمها الشارح فقال:

أل في كلام العُرْبِ لـ(لزيادةِ) * و(العهد) و(الجنس) ولـ(لغلبَةِ)**

و(لبيان الأصل) و(الحقيقةِ) * و(الزينة) (الحضور) ثم (الصِّلةِ)**

للزيادة كقولنا (دخل الرجال الأول فالأول)، **وللعهد** كقول الله {**فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ**}المزمل١٦، **وللجنس** كقول الله تعالى {**وَالْعَصْرِ (١) إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ**}العصر١-٢، وللغلبة كقولنا (المدينة)، و(الكعبة)، ولبيان الأصل كقولنا (العباس، والحارث)، والحقيقة كقولنا (شربت الماء، أتيت السوق)، وللزنية ك(ال) التي في الأسماء الموصولة كـ(الذي، التي، واللذان)، والحضور كقولنا (هذا الرجل)، والصلة كقولنا (الضارب زيد عمرا).

٠٠٣= الصلاة على الرسول صلى الله عليه وسلم، قيل: من الله رحمة، ومن الملائكة استغفار، ومن الناس دعاء، وقيل من الناس طلب الثناء على محمد من الله تعالى، ومن الله الثناء عليه في الملأ الأعلى، وهذا هو رأي أبي العالية، وعضّده بقول الله تعالى في سورة البقرة {**أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ**} أن العطف للمغايرة.

٠٠٤= (خير) أصلها أخيَرُن وحُذِفتْ الهمزة منها قال ابن مالك في الكافية:

وربّما أغناهمُ خيرٌ وشر * عن قولهم أخيرُ منهُ وأَشَر**

٠٠٥= والأنبياء عدّهم من البشر* كعدِّنا الياقوت من جنس البشر**

وسيدُ الرُّسلِ الذي اللهُ ختم * به الرسالةَ وللنُّعمى أتمْ**

أفضل خلقِ الله بالإطلاق * في صورة الخلقِ وفي الأخلاقِ**

يعلو الوقارُ الوجهَ منهُ كلّما * صمتَ والبهاءُ إن تكلمَ**

كلامه ليس بهذِّ المسرعِ * وليس بالمخلَّلِ المقطَّعِ**

بل هو كالجمان قد تحدَّرَ * من شنقهِ منظّما مقدّرا**

يسبي القلوب يدهشُ العقولَ * لا عيَّ لا تقصيرَ لا فضُولَ**

حِكمه قانونها لا ينكسر * كَلِمه أسرارها لا تنحصرْ**

وكلُّ من أصغى إلى أقوالهِ * وأمعن النظر في أحوالهِ**

أيقن أنّ عقله فوق العقول * وأنه لبارئ الخلقِ رسولْ**

٠٠٦= (النبي) فعيل إما بمعنى مفعول معناه مُنبَأٌ أي مخبر، وإما من نبَأ أي ارتفعَ.

وَذِي من أَقْسَامِ الحَدِيثِ عِــدّهْ ٠٠٢ وَكُلُّ وَاحِدٍ أَتَى وَحَدّه.

٠٠٧= علم الحديث ينقسم إلى قسمين، علم الحديث دراية، وعلم الحديث رواية.

أ= قسم الرواية هو ما يبحث عن شخص رسول الله صلى الله عليه وسلم، وما صدر عنه من قول وفعل وتقرير، قال السيوطي في ألفيته:

وَالْمَتْنُ : ما انْتَهَى اِلَيْهِ السَّنَدُ * مِنَ الْكَلامِ ، والحديثَ قَيَّـدُوا**

بِما أضيفَ لِلنَّبِـيِّ قَـوْلاً أوْ * فِعْلاً وَتَقْرِيراً وَنَحْوَهَا حَكَـوْا**

وَقِيلَ : لا يَخْتَصُّ بِالمَرْفُـوعِ * بَلْ جَاءَ لِلمَوْقُوفِ وَالمَقْطُـوعِ**

فَهْوَ عَلَى هَذَا مُرادِفُ الْخَبَـرْ * وَشَهَّرُوا شُمُولَ هَذَيْنِ الأَثَـرْ**

ب= قسم الدراية ما يتعلق بأحوال الراوي والمروي صحة وضعفا.

٠٠٨= (وَكُلُّ وَاحِدٍ أَتَى وَحَدّه) الواو الثاني واو معية، يقول أهل اللغة (إذا عُطف على الضمير، فإن المعية أولى)، أي أتى هو مع حدّه.

٠٠٩= الحد هو الوصف المحيط بالموصوف المميز له عن غيره.

٠١٠= حدّ علم الحديث (**هو العلم بقواعد يعرف بها أحوال السند والمتن من ضعف وحسن وصحة**) هو التعريف الشهير عند المحدّثين وذكره السيوطي في ألفيته فقال:

عِلمُ الحديثِ: ذُو قوانِينْ تُحَدْ * يُدْرَى بِها أَحْوَالْ مَتْنٍ وَسَنَدْ**

٠١١= وكلّ فنٍ يدخل له من عشرة أبواب:

من رام فنا فليقدِّم أولا * علما بحدّه وموضوعٍ تلا**

وواضع ونسبة وما استمد * منه وفضله وحكمٍ يُعتمدْ**

واسم وما أفاد والمسائل * فتلك عشرٌ للمُنى وسائلْ**

وبعضهم منها على بعض اقتصر * ومن يكن يدري جميعها انتصَرْ.**

٠١٢= موضوع علم الحديث: هو (**الراوي والمروي من حيث القبول والرد.**).

٠١٣= واضع علم الحديث: ابن شهاب الزهري بأمر من عمر بن عبد العزيز قال السيوطي:

أَوَّلُ جامِعِ الحديثِ والأَثَرْ * اِبْنُ شِهابٍ آمِرًا لَهُ عُمَرْ**

وَأَوَّلُ الجَامِعِ لِلأَبْوَابِ *** جَمَاعَةٌ فِي العَصْرِ ذُو اقْتِرَابِ
كَابْنِ جُرَيْجٍ وَهُشَيْمٍ مَالِكِ *** وَمَعْمَرٍ وَوَلَدِ المُبَارَكِ
وَأَوَّلُ الجَامِعِ بِاقْتِصَارِ *** عَلَى الصَّحِيحِ فَقَطِ البُخَارِي
وَمُسْلِمٌ مِنْ بَعْدِهِ، وَالأَوَّلُ *** عَلَى الصَّوَابِ فِي الصَّحِيحِ أَفْضَلُ

٠١٤= نسبة علم الحديث: نسبته إلى العلوم الإسلامية نسبة عموم والخصوص من وجه، يشترك بجانب ويختص بجانب.

٠١٥= استمداد علم الحديث: علم الرواية مستمد من رسول الله صلى الله عليه وسلم أقواله وأفعاله وتقريراته، أما علم الدراية مستمد من استقراء أحوال الرواة والمرويات، ومن قواعد الضبط والتوثيق، والعدالة.

٠١٦= فضل علم الحديث: بحسب موضوعه وهو كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو غاية في الشرف. قال أبو بكر الحميدي القرطبي:

نور الحديث مبِين فادنُ واقتبسِ *** واحد الركاب له نحو الرضا الندسِ
واطلبه بالصين فهو العلم إن رفعت *** أعلامه برباها يا ابن أندلسِ
فلا تضع في سوى تقييد شارده *** عمراً يفوتك بين اللحظ والنفسِ
وخل سمعك عن بلوى أخي جدل *** شغل اللبيب بها ضرب من الهوسِ
ما إن سمت بأبي بكر ولا عمر *** ولا أتت عن أبي هرٍّ ولا أنسِ
إلا هوًى وخصومات ملفقة *** ليست برطب إذا عدت ولا يبسِ
فلا يغرك من أربابها هذر *** أجدى وجدك منها نغمة الجرسِ
أعرهمُ أذناً صَمَّا إذا نطقوا *** وكن إذا سألوا تعزى إلى خرسِ
ما العلم إلا كتاب الله أو أثر *** يجلو بنور هداه كل ملتبسِ
نور لمقتبس خير لملتمس *** حِمى لمحترس نعم لمبتئسِ
فاعكف ببابهما على طِلابهما *** تمحو العمى بهما عن كل ملتمسِ
ورد بقلبك عذبًا من حياضهما *** تغسل بماء الهدى ما فيه من دنسِ
واقفُ النبي وأتباع النبي وكن *** من هديهم أبداً تدنو إلى قبسِ
والزم مجالسهم واحفظ مجالسهم *** واندب مدارسهم بالأربع الدرسِ
واسلك طريقهم واتبع فريقهمُ *** تكن رفيقهمُ في حضرة القدسِ
تلك السعادة إن تلمم بساحتها *** فحط رحلك قد عوفيت من تعسِ

٠١٧= حكم علم الحديث: يجب وجوبا كفائيا، فإن لم يوجد من يقيمه، يجب على عينيا على من يستطيع التحصيل.

٠١٨= اسم علم الحديث: علم مصطلح الحديث.

٠١٩= فائدة علم الحديث: معرفة الصحيح من السقيم والمقبول من المردود لنعمل بالصحيح ونرد الضعيف، ولتكون لدينا مادة في الاستدلال بالصحيح.

٠٢٠= مسائل علم الحديث: الأحاديث حسنة وصحيحة وضعيفة، والرجال، وما يندرج تحت هذه المواضيع من الموضوعات الجزئية.

أَوَّلُهَا الصَّحِيحُ وَهْوَ مَا اتّصــل ٠٠٣ إِسْنَادُهُ وَلَمْ يَشُذَّ أَوْ يُعَلْ

٠٢١= **(أَوَّلُهَا الصَّحِيحُ)** أول الأقسام الحديث الصحيح، وهذا التقسيم هو تقسيم الجمهور، وفي بداية كتابة الحديث وعند القدامى يقسمونه إلى قسمين فقط وهما: الصحيح والضعيف، والذي انتهى إليه الجمهور هو هذا التقسيم، قال السيوطي:

وَالأَكْثَرُونَ قَسَّمُوا هَذِيْ السُّنَنْ * إِلَى صَحِيحٍ وَضَعِيفٍ وَحَسَنْ**

٠٢٢= **(وَهْوَ مَا اتّصـل)** المتصل أي كان كل رجل من رجال السند متصلا بما يروي عنه.

٠٢٣= **(إِسْنَادُهُ)** السند والإسناد قيل بمعنى واحد، وهو الإخبار عن طريق المتن، قال السيوطي:

والسندُ: الْإِخْبارُ عنْ طَرِيقِ * مَتْنٍ كَالْاِسْنادِ لَدَى فَرِيقِ**

ومنهم من فرّق فقال: الإسناد الإخبار عن طريق المتن، والسند هو الطريق ذاته.

والسند هم جماعة الرجال، ولا يطلق على رجل واحد، لأن الجماعة هي التي يتصور فيها طريق المتن.

٠٢٤= **(وَلَمْ يَشُذَّ أَوْ يُعَلْ)** الشذوذ هو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه أو لمن هم أكثر منه، عددا أو أكثر ضبطا، وسيأتي تفصيله.

والعلة هي القادح سواء كان في السند أو المتن، سواء كان جليا أو خفيا، القادح الجلية كالبدعة والفسق، والخفية كرفع الموقوف ووصل المرسل ونحوه.

يَرْوِيهِ عَدْلٌ ضَابِــطٌ عَنْ مِثْلِهِ ٠٠٤ مُعْتَمَدٌ فِي ضَبْطِهِ وَنَقْلِه

٠٢٥= الضبط إما أن يكون ضبط كتابة، وإما ضبط صدر، ضبط الصدر يحفظ ما سمعه حيث يستطيع أن يستحضره متى شاء، وضبط الكتابة أن يصون كتابه بعد تصحيحه إلى أن يؤدي ما فيه. قوله (ضَبْطِهِ) حفظ الصدر، وقوله (وَنَقْلِه) أي ضبط كتاب.

وَالحَسَن المَعْرُوفُ طُرْقاً وَغَدَتْ ... رِجَالُهُ لاَ كَالصّحِيحِ اشْتَهَرَتْ

٠٢٦= الحسن ما اشتهرت طرقه لكن لا كاشتهار الصحيح، فرجال الصحيح كالثوري وشعبة ونحوهما، ورجال الحسن نحو عطاء بن السائب، وأبي صالح السمّان ونحوهما، هم تابعيون أجلاء، ولكن ضبطهم وحفظهم دون من ذكرناهم قبلهم، بعضهم قال إن العراقيين متهمون بالضعف في الضبط، لكن قتادة ثقة وسلسلته في السند معروفة، خلاصة تعريف الحسن (**ما توفرت فيه شروط الصحة مع خفة قليلة في حفظ رجاله**) وهذه الخفة لا تصل لدرجة النكارة.

٠٢٧= الصحيح قسمان: لذاته ولغيره، كذاك الحسن.

إذا روى راوٍ حديثا وروى غيره نفس الرواية، نقول له متابع، وإذا رواه راوٍ ووجد له متن آخر نقول له شاهد، وقيل التابع ماكان تعضيدا، أو تأييدا لفظيا، والشاهد ماكان معنويا.

الحديث الحسن إذا كان في الأصل حسن وتعددت طرقه، فإنه يرتفع إلى الصحيح لغيره، لأنه تقوى بكثرة الطرق.

الحديث الضعيف إذا كان الضعف لا يعود إلى فسق، أو اتهام بالكذب وكثرت طرقه يرتفع إلى الحسن لغيره، ومثاله حديث عمر في السنن قال (**كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رفع يديه في الدعاء لا يردهما حتى يمسح بهما وجهه**)، هو ضعيف لكن كثرت طرقه حتى تقوى فصار حسنا.

٠٢٨= **فائدة**: أكثر الكتب التي يوجد فيها الحديث الحسن هي السنن الأربعة "أبي داود، الترمذي، النسائي، ابن ماجة".

٠٢٩= الصحيح مراتب، قال السيوطي:

وَأَوَّلُ الجَامِعِ بِاقْتِصَارِ * عَلَى الصَّحِيحِ فَقَطِ البُخَارِي**
وَمُسْلِمٌ مِنْ بَعْدِهِ، وَالأَوَّلُ * عَلَى الصَّوَابِ فِي الصَّحِيحِ أَفْضَلُ**
وَمَنْ يُفَضِّلْ مُسْلِمًا فَإِنَّمَا * تَرْتِيبَهُ وَصُنْعَهُ قَدْ أَحْكَمَا**
وَانْتَقَدُوا عَلَيْهِمَا يَسِيرَا * فَكَمْ تَرَى نَحْوَهُمَا نَصِيرَا**
وَلَيْسَ فِي الْكُتْبِ أَصَحُّ مِنْهُمَا * بَعْدَ الْقُرَانِ وَلِهَذَا قُدِّمَا**
مَرْوِيُّ ذَيْنِ، فَالبُخَارِيِّ، فَمَا * لِمُسْلِمٍ، فَمَا حَوَى شَرْطَهُمَا**

فَشَرْطَ أَوَّلٍ، فَثَانٍ، ثُمَّ مَا *** كَانَ عَلَى شَرْطِ فَتَى غَيْرِهِمَا

٠٣٠= والصواب الصحيح بحسب نظر المحدث لا بحسب الواقع، لأن قد يختل ضبط الحافظ المتقن، وقد يخطأ الثقة، وقد يصدق الكاذب، ولهذا نقول الصحيح بحسب نظر أهل الحديث.

٠٣١= الصحيح قطعي الدلالة ويجب اعتقاد ما جاء به والعمل، وكذلك الحسن.

وَكُلُّ مَا عَنْ رُتْبَةِ الحُسْنِ قَصرْ ٠٠٦ فَهْوَ الضَّعِيفُ وَهْوَ أَقْسَاماً كَثُرْ

٠٣٢= أوصل بعض العلماء أقسام الضعيف إلى ٣٨٠ قسما، وهو أتى هنا بـ٣٢ قسما.

وَمَا أُضِيفَ لَلنَّبِـــي المَرْفُوعُ ٠٠٧ وَمَا لِتَابِعٍ هُوَالمَقْطُوعُ

٠٣٣= ما أضيف للرسول صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع سواء كان معلقا أي ساقط من أعلاه، وهذا ضعيف إلا في الكتب التي تلتزم بالصحيح كالصحيحين، وسمي المرفوع مرفوعا لرفعة قائله وهو الرسول صلى الله عليه وسلم، ومثاله: مسلم عن ابن رافع عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم بن عبد الله عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم.

أو مالك عن أبي جناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (**إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة فإن شدة الحر من فيح جهنم**).

٠٣٤= والرفع إلى رسول الله قد يكون صريحا وقد يكون حكما، فالمرفوع حكما كالذي وقف على الصحابي ولا يمكن أن يكون من باب الاجتهاد، ولا مجال للرأي فيه، أو قال الصحابي: كنا نفعل ذلك في عهد رسول الله، أو من السنة، أو أمرنا.

وأما الرفع الصريح فيقول: قال رسول الله، أو عن رسول الله، أو سمعت رسول الله، وغير ذلك.

الموقوف عن التابعي يسمى مقطوعا، كما يقطع عن سعيد بن المسيب، والحسن، وقتادة.

وَالمُسْنَدُ المتّصِلُ الإِسْـــنَاد مِنْ ٠٠٨ رَاوِيهِ حَتّى المُصْطَفَى وَلَمْ يَبِنْ

٠٣٥= المسند: هو ما أسنده كل راو إلى شيخه إلى رسول الله، ولم يبن أي لم ينقطع، وشرطه أن يصل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وَمَا بِسَمْعِ كُلِّ رَاوٍ يَتَّصِل ٠٠٩ إِسْنَادُهُ لِلْمُصْطَفَى فَالْمُتَّصِل

٠٣٦= الحديث الذي يسمعه كل راو عن شيخه يسمى متصلا وقد يرفع أو يوقف أو يقطع.

مُسَلْسَلٌ قُلْ مَا عَلَى وَصْفٍ ٠١٠ أَتَى مِثْلُ أَمَا وَاللهِ أَنْبَانِي الْفَتَى
كَذَاكَ قَدْ حَدَّثَنِيهِ قَائِمـا ٠١١ أَوْ بَعْدَ أَنْ حَدَّثَنِي تَبَسَّما

٠٣٧= المسلسل **لغة** المتتابع، وفي **الاصطلاح**: الحديث الذي يأتي على وصف معين يحفظه كل راو ويحدث به الآخر مثل حديث معاذ: قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم **(إني أحبك فلا تدع أن تقول دبر كل صلاة اللّٰهُمَّ أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك)**، فرواه معاذ وقال لتلميذه **(إني أحبك)**، وكذا تلميذه لتلميذه قال **(إني أحبك)** ..الخ، وكذلك حديث المسلسل بالأولوية إلى ابن عيينة، والحديث رواه عمرو بن العاص مرفوعا **(الراحمون يرحمهم الرحمن، ارحموا من الأرض يرحمكم من في السماء)**، وكذلك حديث أبي هريرة رضي الله عنه **(شبك رسول الله صلى الله عليه وسلم يديّ وقال: خلق الله الأرض يوم السبت)** فقد رواه أبو هريرة مسلسلا بالتشبيك.

٠٣٨= والحديث المسلسل فيه فائدة ليست لغيره، وهي زيادة ضبط الرواة واتصال السند

عَزِيزُ مَـــــرْوِي اثْنَيْنِ أَوْ ثَلاَثَهْ ٠١٢ مَشْهُورُ مَـــــرْوِي فَوْقَ مَا ثَلاَثَهْ

٠٣٩= العزيز فعيل وصف من عزَّ، يعَزُّ بالفتح معناه القوة، وإذا قلنا يعِزُّ معناه قلَّ يقلُّ، فإذا كان العزيز من القوة، فهو قوي تقوى بطرق الأخرى، لأن الأولى تقوّت وتمكنت بالطريق الأخرى، على أنه رواية اثنين، أما على أنه رواية ثلاثة وهذا خلاف المعتمد فطريقاه عضد الطريق الأول.

٠٤٠= العزيز هو ما رواه اثنين عن اثنين إلى منتهى السند، والبيقوني ذهب إلى أنه يطلق على الحديث الذي رواه ثلاثة عن ثلاثة إلى منتهى السند، وخالف بهذا جملة الحفاظ والمحدثين، ومثاله حديث أنس **(لا يؤمن أحدكم حتى أكون**

أحب إليه من والده وولده والناس أجمعين)، فقد رواه عن أنس قتادة وعبد العزيز، ورواه عن عبد العزيز إسماعيل بن علية وعبد الوارث، ورواه عن كل واحد منهما اثنان.

٠٤١= ويخطئ من يشترط في صحة الحديث أن يرويه اثنان فما فوق ولهذا رد السيوطي هذا فقال:

وَلَيْسَ شَرْطًا عَدَدٌ، وَمَنْ شَرَطْ * رِوَايَةَ اثْنَيْنِ فَصَاعِدًا غَلَطْ**

٠٤٢= المشهور ويسمى المستفيض، وهو ما رواه ثلاثة فما فوق، ومثاله حديث في الصحيحين **(إن الله لا يقبل هذا العلم انتزاعا ولكن يقبضه بقبض العلماء حتى إذا لم يبق عالما اتخذ الناس رؤساء جهالا فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا)**.

٠٤٣= والمتواتر ما روته جماعة يستحيل تواطؤهم على الكذب عن جماعة إلى نهاية السند، أو هو ما روي بطرق غير محصورة وحصّل العلم اليقيني، وقد أضفت بيتا فيه المتواتر:

وخبرٌ بطرقٍ حاز اليقين * دون انحصار متواترٌ يبين**

٠٤٤= والمشهور أنواع باعتبار الفن، فالمشهور عند المحدثين حديث أنس **(فَقَنَتَ شَهْرًا يَدْعُو فِي الصُّبْحِ عَلَى أَحْيَاءٍ مِنْ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ عَلَى رِعْلٍ وَذَكْوَانَ)**، وعند الفقهاء **(أبغض الحلال عند الله الطلاق)**، وعند الأصوليين **(إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه)**، وعند الأدباء **(أدبني ربي فأحسن تأديبي)**.

ومنه ما هو مشهور عند النحويين كحديث **(نعم العبد سهيلٌ لو لم يخف الله لم يعصه)**، ومنه ما هو مشهور عند العامة كحديث **(العجلة من الشيطان)**، ومنه ما هو مشهور عند الجميع كحديث **(إنما الأعمال بالنيات)**.

مُعَنْعَنٌ كَعَنْ سَــعِيدٍ عَنْ كَرَمْ ٠١٣ وَمُبْهَمٌ مَا فِيهِ رَاوٍ لَمْ يُسَمْ

٠٤٥= هنا عرّف المعنعن بالوصف، والمعنعن **(ما اكتفينا فيه بـ(عن) عن التحديث أو الإخبار أو السماع)**، ومثله المؤنّن، وحكمه أنه صحيح إذا توفر فيه شرطان:

١= السلامة من التدليس.

٢= اللقي بين الرواة، واختلف فيه:

أ= قيل يكفي فيه المعاصرة كمسلم.

ب= قيل لابد من طول المصاحب.

ج= قيل لابد من العلم بأخذ الراوي عن هذا الشيخ.

٠٤٦= المبهم من أبهم يبهم إبهاما، ومعناه المُخفى، والحديث المبهم هو الذي أبهم رجل من رجال السند، وقيل قد يكون الإبهام في المتن، ومثاله في المتن ما روته عائشة رضي الله عنها في الصحيحين قالت (**سألت امرأة النبي صلى الله عليه وسلم عن غسلها من المحيض فقال خذي فرصة ممسكة فتطهري بها**)، وهذه المرأة المبهمة في المتن صرّح بها مسلم أنها أسماء بنت يزيد.

٠٤٧= والمبهم إذا كان في سند الحديث فهو ضعيف، وقال بعضهم إذا كان من الذين عاشوا في العصور المزكاة يستأنس بحديثه، والأحناف قالوا إذا كان من القرون الثلاثة يقبل الحديث.

وَكُلُّ مَا قَلَّــتْ رِجَالُهُ عَلاَ ٠١٤ وَضِدُّهُ ذَاكَ الَّذِي قَدْ نَزَلاَ

٠٤٨= والسند العالي مراتب:

أ= عال علوا مطلقا، وشرطه: **الأول**: قلة عدد الرجال، **الثاني**: أن يكون إلى النبي صلى الله عليه وسلم، **الثالث**: أن يكون الإسناد نظيفا.

ب= عال علوا نسبيا، أي أنه ليس علوا مطلقا للنبي صلى الله عليه وسلم وإنما علو بالنسبة إما إلى كتاب من الكتب المصنفة كصحيح البخاري، أو إلى إمام من الأئمة كالزهري مثلا، أو إلى تقدم وفاة عالم على عالم، أو إلى تقدم سماع عالم على عالم.

وَمَا أَضَفْتَهُ إِلَى الأَصْحَابِ مِنْ ٠١٥ قَوْلٍ وَفِعْلٍ فَهْوَ مَوْقُوفٌ زُكِنْ

٠٤٩= إذا كان ما وقف على الصحابي مما لا يدرك بالرأي فحكمه حكم الرفع.

وَمُرْسَلٌ مِنْهُ الصِّحَابِيْ سَـقَطْ ٠١٦ وَقُلْ غَرِيبٌ مَا رَوَى رَاوٍ فَقَطْ

٠٥٠= تعريف المؤلف للمرسل فيه تساهل، لأنه لو علمنا حقا أن الذي سقط هو الصحابي لكان الحديث صحيحا، والمرسل معروف أنه ليس صحيحا إلا ما استثني من مراسيل كبار التابعين كسعيد بن المسيب، إلا إذا تعضّد بطرق أخرى.

والتعريف الدقيق ما قاله صاحب "طلعة الأنوار":

ما رفع التابع مرسل وقيل * كبيرهم لكن ذاك المستطيل**

٠٥١= ومثاله ما رواه زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (**شدة الحر من فيح جهنم**) فقد أسقط أبا هريرة، والحديث موصول من طريق أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة، ورواه مالك في الموطأ.

٠٥٢= الغريب ما رواه راو واحد، سواء كانت الغرابة في بدايته أو في وسطه أو في نهايته، أو في السند كله، وقد يكون المتن غريبا، ومن أمثلة الإسناد الغريب ما رواه عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (**الولاء لحمة كلحمة النسب لا يباع ولا يوهب**).

وَكُلُّ مَا لَمْ يَتَّصِـلْ بِحَـــالِ ٠١٧ إِسْنَادُهُ مُنْقَطِعُ الأَوْصَال

٠٥٣= الحديث الذي حصل فيه انقطاع بسبب سقوط اثنين أو ثلاثة أو واحد بشرط عدم التوالي يسمى منقطعا خاصا، والمنقطع العام كل ما لم يتصل.

٠٥٤= قاعدة= الحديث يكون ضعيفا لسببين إما لسبب السقط وإما لسبب الطعن، والسقط إما أن يكون بعد التابعي وهذا يسمى مرسلا، أو يكون في بداية السند وهذا يسمى معلقا، أو في وسطه وهذا إن لم يكن متتاليا وهذا يسمى منقطعا، وإذا كان متتاليا يسمى معضلا.

والمُعْضل الساقِط مِنه اثنـــانِ ٠١٨ وما أتى مُدلساً نوعانِ

٠٥٥= المعضل الساقط منه اثنان أو أكثر شرط التوالي.

٠٥٦= التدليس من الدُّلسة وهي الظلام، وهو الغش، وهو في الاصطلاح (**أن يسند الراوي إلى شيخه الذي عاصره أو لقيه بعبارة تحتمل السماع وهو لم يسمع منه**).

٠٥٧= والتدليس له أسباب:

أ= منها التحرج من نسبة قول إلى شيخ معين خشية أن يطعن فيه بالرواية عنه.

ب= منها الخوف من ظهور ضعف المروي عنه.

ج= منها لأنه أصغر منه سنا.

د= منها لأنه أقل منه علما.

هـ= منها لأنه مضعّف.

و= منها أنه يخشى من سلطان أو ظالم إذا روى عنه.

ز= منها لأنه نسي اسمه فلم يرد الرواية عن المبهمين.

الأَوّلُ الاسْقَاطُ لِلشَّـــيْخِ وَأَنْ ٠١٩ يَنْقُلَ عَمّنْ فَوْقَهُ بِعَنْ وَأَنْ

٠٥٨= والتدليس بسبب نسيان اسم الثقة لا يضر، وبهذا الاعتبار لا يسلم منه أحد، ولذلك الحافظ ابن حجر في كتابه "**طبقات المدلسين**" أنه اتهم بالتدليس الذي لا يضر حتى البخاري، حتى مسلم، حتى مالك، حتى أحمد بن حنبل.

وَالثّانِ لاَ يُسقطُهُ لَكِنْ يَصِـفْ ٠٢٠ أَوْصَافَهُ بِمَا بِهِ لاَ يَنْعَرِفْ

٠٥٩= الثاني لا يسقطه لكن يصفه بأوصاف لا يعرف بها، يريد بذلك:

أ= إما تكثير شيوخه.

ب= وإما الإغراب في الرواية.

ج= وإما ستر ضعف شيخه.

٠٦٠= مثال هذا النوع رواية أبي بكر بن مساهم عن ابن أبي داود السجستاني أنه يروي عنه ويقول: حدثني عبد الله بن أبي عبد الله، وهو لا يُعرف بهذا الاسم.

٠٦١= من أنواع التدليس تدليس التسوية وهو أخطرها، وهو (**أن يدلس الإنسان لا عن شيخه المباشر وإنما عن شيخ شيخه**) وهذا كثير عند الوليد بن مسلم فيروي عن الأوزاعي، والأوزاعي كثيرا ما يروي عن الضعفاء، فيتجاوز هو الضعيف الذي روى عنه الأوزاعي، ويعنعن عن الأوزاعي يتجاوز إلى شيخ شيخ الأوزاعي، وقد قيل له في ذلك فقال (**الأوزاعي أنبل من أن يروي عن هؤلاء**). وأيضا هو موجود عند بقية بن الوليد.

٠٦٢= تدليس العطف، وهو (**أن يسمع شخص من شخص معين، ويعطف عليه شخصا لم يسمع منه**). كأن يقول: حدثني فلان عن فلان وفلان، وهو لم يسمع من الثاني.

٠٦٣= التدليس السكوتي أن يقول (**حدثنا ويسكت فترة ويأتي بمن لم يسمع منه**).

٠٦٤= تدليس القطع (**أن يروي عن شخص لم يسمع منه بدون صيغة معينة فيقول: الزهري عن أبي هريرة أن الرسول قال**).

٠٦٥= **سبب التدليس**: أن الراوي لم يرد الكذب، ولهذا فإن الثقة المدلس إذا صرح بالسماع يقبل حديثه، وقد عقب محمد البشار على قول المؤلف:

وَالثَّانِي لاَ يُسقطُهُ لَكِنْ يَصِفْ ٠٢٠ أَوْصَافَهُ بِمَا بِهِ لاَ يَنْعَرِفْ

فقال لو قال:

والثاني لم يسقطه لكن يصفُ * أوصافه بما به لا يُعرفُ**

لكان أحسن لأن (**لا ينعرف**) ليست معروفة في اللغة.

وَمَا يُخَالِفْ ثِقَةٌ بِهِ المَلاَ ٠٢١ فَالشّاذ والمَقْلُوبُ قِسْمانِ تَلاَ

إبْدَالُ رَاوٍ مَا بِرَاوٍ قِسْمُ ٠٢٢ وَقَلْبُ إسْنَادٍ لِمَتْنٍ قِسْمُ

٠٦٦= الشاذ ويقابله المحفوظ، الشاذ ما خالف الثقة فيه الجماعة، والدقيق أن يقال (**أن يخالف الثقة من هو أرجح منه عددا أو حفظا**)، وقد يكون في المتن وقد يكون في السند.

٠٦٧= أمثلة الشاذ:

أ= مثاله في المتن: ما رواه عبد الواحد بن زياد من طريق أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (**إذا صلى أحدكم ركعتي الفجر فليضطجع عن يمينه**)، فالمحفوظ عن رسول الله في الاضطجاع بعد الفجر هو الفعل لا القول.

ب= ومثاله في السند: ما رواه حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن عوسجة أن رجلا توفي في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يدع وارثا إلا مولى هو أعتقه، فالمحفوظ في هذا الحديث من رواية الترمذي والنسائي وابن ماجة هو رواية بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عوسجة عن مولاه ابن عباس.

٠٦٨= المقلوب: القلب التغيير والمخالفة وجعل شيئا مكان آخر، المقلوب إما أن يكون بإبدال راو براو، وإما أن يكون بإبدال سند بسند ومتن بمتن.

٠٦٩= أنواع القلب:

١= الأول مثاله رواية ابن خالد الحراني عن حماد النصيبي -وهو متهم بالوضع- عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعا **(إذا رأيتم المشركون في الطريق فلا تبدؤوهم بالسلام)** هو أبدل سهيل بن أبي صالح بالأعمش والرواية لم تُحفظ إلا من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة.

٢= والثاني لا يكون في الغالب إلا للاختبار أو الأغراب، ولا يجوز للإغراب ويجوز للاختبار، والإغراب أن يأتي الإنسان بسند ويركب له متنا غير متنه.

وَالْفَـــرْدُ مَا قَيَّدْتَـــهُ بِثِقَـــةٍ ٠٢٣ أَوْ جَمْعٍ أَوْ قَصْرٍ عَلَى رِوَايَةِ

٠٧٠= الفرد إما أن يكون مطلقا، وهو ما كان في أصل السند، وإما فهو فرد نسبي، والفرد هو الغريب، الفرد إما أن تقيده بثقة كأن تكون رواية لا يتوجد إلا من رواية فلان.

٠٧١= مثال الفرد: حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يقرأ في الأضحى والفطر بـ: ق، واقتربت الساعة، فهذا الحديث لم يروه ثقة إلا ابن ضمرة وإن كان رواه عبد الله بن لهيعة، ولكن هذا ضعفه الجمهور، ففرديته مقيدة بأنه لم يروه ثقة إلا ابن ضمرة هذا.

٠٧٢= أو كان الحديث رواه أهل بلد معين وجماعة معينة، كأن يرويه أهل العراق أو مكة أو المدينة، فهذا فرد بالنظر إلى أنه لم يروه إلا جهة معينة.

٠٧٣= أو قصر على رواية، أي يتفرد راو عن فلان عن فلان، كحديث الذي تفرد به ابن عيينة عن وائل عن ابنه بكر بن وائل عن الزهري عن أبي هريرة، فإنه لم يروه عن وائل إلا ابن عيينة، ولم يروه عن ابن وائل إلا وابن وائل، وهو حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أولم على صفية بسويق وتمر.

وَمَا بِعِلّةٍ غُمُوضٍ أَوْ خَفَـــا ٠٢٤ مُعَلَّلٌ عِنْدَهُمُ قَدْ عُرِفا

٠٧٤= العلة هي القادح، وقد يكون خفيا أو جليا، ومن القوادح الخفية هي وهم الاتصال فيما لم يكن متصلا، وهي التدليس، ومن القوادح الظاهرة كالانقطاع والإرسال، وقد يكون القادح لا يُطَّلَع عليه إلا بعد جمع الطرق وفحصها، لأن العلة من شأنها أن تكون خفية، ومنها ما يكون في السند ومنها ما يكون في المتن، فالتي تكون في السند كرفع الموقوف ووقف المرفوع، ووصل المنقطع.

وَذُو اخْتِلافِ سَنَدٍ أَوْ مَتْــنِ ٠٢٥ مُضْطَرِبٌ عِنْدَ أُهَيْلِ الْفَنِّ

٠٧٥= المضطرب هو المختلف، وهو ما اضطرب متنه أو سنده، وهو نوعان:

١= اضطراب السند أن يروى مرة متصلا، ومرة منقطعا، ومرة أثبت فيه راوٍ ومرة حُذف منه، مثاله رواية أبي يحي فقد اختلف عليه في حديث **(شيبتني هود وأخواتها)** فمرة رواه عن البراء، ومرة عن عكرمة، ومرة عن غيرهما.

٢= واضطراب المتن أن يرويه راو مرة بكذا، ومرة بكذا، بحيث لا يمكن الجمع ولا الترجيح، مثاله حديث فاطمة بنت قيس، فقد قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الزكاة، فقال **(إن في المال حق سوى الزكاة)** والحديث رواه الترمذي، ومن نفس طريق الترمذي أنها قالت قال رسول الله **(ليس في المال حق سوى الزكاة)**.

وَالمُدْرَجَاتُ فِي الحَدِيثِ مَا أَتَتْ ٠٢٦ مِنْ بَعْضِ أَلْفَاظِ الرُّوَاةِ اتَّصَلَتْ

٠٧٦= المدرجات جمع مدرج وهو المُدخَل بين الشيئين أو وسط الشيء، واصطلاحا: هو ما خالف فيه الراوي أصل السند أو المتن بأن أدرج في المتن من كلامه ولم ينبه عليه أو غير سياق السند ولم ينبه عليه.

٠٧٧= وقد يكون في:

١= أول الحديث: ومثاله في أول الحديث حديث البخاري من رواية أبي هريرة قال **(أسبغوا الوضوء ويل للأعقاب من النار)**، الراوي الذي روى عن أبي هريرة ظنّ **(أسبغوا الوضوء)** مرفوعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وهي ليست كذلك، وإنما هي من كلام أبي هريرة.

٢= في وسط الحديث ومثاله ما أدرجه عروة تفسيرا كقول عائشة رضي الله عنها في حديث البخاري **(كان يتحنث في غار حراء)** قال عروة **(وهو التعبد)**، والإدراج من قبيل التفسير مقبول عند المحدثين، وإلا نُبّه عليه.

٣= في آخر الحديث: مثاله ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه وهو في الصحيحين، قال الرسول صلى الله عليه وسلم **(للملوك الصالح أجران: ولولا الجهاد والحج وبرّ أمِّ لأحببت أن أموت مملوكا)** وقرينة قوله (أمّ) يدل على أن الكلام ليس من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنه لم يدرك أمه، فهو مدرج من كلام أبي هريرة.

٠٧٨= والمدرج إذا بيّن لا حرج فيه ولا ضير.

وَمَا رَوَى كُلُّ قَرِينٍ عَنْ أَخِهْ ٠٢٧ مُدَبَّجٌ فَأَعْرِفْهُ حَقّاً وَأَنْتَخِهْ

٠٧٩= الصاحب إذا روى عن صاحبه يسمى هذا مدبجا، وأصل التدبيج في اللغة من ديباجي الوجه وهما صفحتاه، فهما متساويتان ومتقابلتان وكذلك الصاحبان.

٠٨٠= أمثلة المدبّج: ومثاله في الصحابة رواية عائشة عن أبي هريرة، ورواية أبي هريرة عن عائشة.

ومثاله في التابعين رواية الزهري عن عمر بن عبد العزيز، والعكس.

ومثاله في أتباع التابعين رواية مالك عن الأوزاعي، والعكس.

ومثاله في أتباع التُّبّع رواة أحمد ابن حنبل عن ابن المديني، والعكس.

٠٨١= ولم يذكر الناظم رواية الأقران وهي أن يروي الراوي عن قرينه بلا عكس، وقد نظمتها فقلت:

رواية الأقران حيث عن قرين * روى بلا عكس من المحدثين**

٠٨٢= ولم يذكر المؤلف رواية الأكابر كرواية الزهري عن مالك، ولم يذكر رواية الآباء عن الأبناء، ورواية الأبناء عن آبائهم وأجدادهم، فقلت في ذلك:

ثم الأكابر عن الأصاغر * كوائلٍ عن ابنه عكسٌ دُري**

ورواية الأبناء عن آبائهم جدودهم كرواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وكرواية هشام بن عروة عن أبيه.

مُتّفِقٌ لَفْظاً وَخَطاً مُتّفِقْ ٠٢٨ وَضِدُّهُ فِيمَا ذَكَرْنَا المُفْتَرِقْ

٠٨٣= هذا النوع متعلق بأسماء الرجال، وكلام الناظم يوهم أنهما نوعان والصواب أن المفترق والمتفق نوع واحد، وهو **(إذا اتفق اسم الانسان واسم أبيه مع اسم شخص آخر واختلفت ذواتهم)** أي: اتفقت الألفاظ واختلفت الأشخاص، مثلا: الخليل بن أحمد، يوجد من هذا الاسم ست، أحدهما شيخ سيبويه، وهو الفراهيدي، وهذا الاتفاق يتطلب التدقيق.

٠٨٤= ولهذا يميّز هذا النوع بنسبة إلى جدٍّ، أو بلد. ولهذا البخاري روى عن عبّاسَيْن، أحدهما ثقة والآخر ضعيف، فلا بد من التمييز وإلا تردد الحديث بين الضعيف والصحيح.

فمثلا إسحاق بن إبراهيم، يوجد هذا الاسم عدة مرات، لكن نميزه فنقول: إسحاق بن إبراهيم بن نصر، أو إسحاق بن إبراهيم بن يزيد، أو إسحاق بن إبراهيم بن راهويه.

مُؤْتَلِفٌ مُتّفِقُ الخَطِّ فَقَطْ ٠٢٩ وَضِدُّهُ مُخْتَلِفُ فَاخْشَ الْغَلَطْ

٠٨٥= هنا أيضا اللفظ يوهم أن نوعان، والصواب هو نوع واحد وهو (المؤتلف والمختلف)، المؤتلف: أي أن الألفاظ متفقة قبل بالإعجام والتشكيل، والمختلف: أي لكنها تختلف بالتشكيل والإعجام، مثاله في الإعجام: بشار، يسار، لو أذهبنا الإعجام لكانت متفقة.

٠٨٦= ومثاله في التشكيل: سَلّام وسَلَام، والجهل بهذا يوقع في التصحيف والتحريف، والتصحيف هو قراءة الاسم قراءة غير صحيحة حيث يذهب منه نقطا أو يزيد فيه، والتحريف أن يحذف منه حرفا.

٠٨٧= ولهذا قعّدوا قواعد من بينها:

١= كلما وجدت في كتب السنن عُمارة فهو بضم العين إلا الصحابي أبي بن عِمارة، فهو بالكسر.

٢= كل ما في الصحيحين أو في الموطأ فهو حازم، وليس خارم.

٠٨٨= **فائدة**: مصطلح (المختلف) يرد عند المحدثين في بابين، في هذا الباب الذي يقابل (المؤتلف)، وفي باب آخر يقابل (المُحكَم)، والمحكم هو ما لا معارض له، ومختَلف فيه وهو ما له معارض، وقلت في هذا:

مختلَفٌ لمحكَمٍ يُقابِلُ * "فِرَّ" و"لا عَدوَى" مِثَالٌ عادلُ**

إشارة إلى حديث "فرّ من المجذوم فرارك من الأسد"، وحديث "لا عدوى ولا طيرة".

وَالمُنْكَرُ الْفَرْدُ بِهِ رَاوٍ غَدَا ٠٣٠ تَعْدِيلُهُ لاَ يَحْمِلُ التَفَرُّدَا

٠٨٩= (**المنكر**) ما تفرد به راو لا يحتمل التفرد، يعني خفّ ضبطه وخفت عدالته بحيث لو تفرد بحديث لما قبل، هذا تعريف صاحب البيقونية، وعرّفه ابن حجر بأنه (**ما خالف فيه الضعيف الثقة**)، ويقابله (**المعروف**).

٠٩٠= ومثال المنكر ما رواه قرّة بن عبد الرحمن عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (**كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه بحمد الله**) فقرّة ضعيف، وخالف الثقة، والمعروف هو روايته عن الزهري عن النبي صلى الله عليه وسلم مرفوعا، وهو مرسل.

مَتْرُوكُهُ مَا وَاحِدٌ بِهِ انْفَرَدْ ٠٣١ وَأَجْمَعُوا لِضَعْفِهِ فَهْوَ كَرَدْ

٠٩١= (المتروك) هو الذي تفرد به واحد أجمعوا على ضعفه، يسمى الراوي متروكا، ويسمى الحديث متروكا أيضا، ومثاله حديث عمرو شمّر فقد أجمع على ضعفه كما حكى ذلك النسائي والدارقطني، وكذلك من أمثلته عبد الله السلمي القاضي، وحديث عباد بن كثير البصري.

وَالكَذِبُ المُخْتَلَقُ المَصْنُوعُ ٠٣٢ عَلَى النَّبِي فَذلِكَ المَوْضُوعُ

٠٩٢= قوله (على النبي) لا مفهوم لها لأن كذلك ما نسب للصحابي من الكذّابين فإنه يسمى موضوعا، وكذا لو نسب للتابعي.

٠٩٣= والحديث الموضوع له أسباب منها:

١= الزندقة، والكيد للدين.

٢= التعصب الطائفي أو المذهبي، كما صنعت الشيعة، وكما صنع بعض الأحناف فقال من شدة التعصب (**سيكون في أمتي رجل اسمه محمد بن إدريس هو إبليس، ورجل اسمه أبو حنيفة هو سراجكم**).

٣= التزلف للملوك والأمراء، دخل رجل على المهدي وكان يلعب بالحمام فقال: قال رسول الله (**لا سبق إلا في ثلاث في خف ونصل وجناح**)، فأعطاه عشرة آلاف، ولما ولّى قال أشهد أن قفاه قفى كذاب، فذبح الحمام وقال: ولكني جعلته يفعل ذلك.

٤= الانتصار للنفس، دخل ابن على والده مرة وقد ضربه المعلم، فقال لأفضحن المعلم اليوم فركّب إسنادا يقول في متنه (**معلمو الصبيان شرار الناس أقلهم رأفة على اليتيم وأغلبهم على المساكين**).

٥= حب الشهرة والتزلف للعامة بالقصص.

٦= الجهل كقول أحدهم لمّا قيل له لا تكذب على رسول الله، فقال (كذبتُ له).

٠٩٤= ومن علامات معرفة الموضوع:

١= أن يكون في السند وضّاع، أو كذّاب.

٢= أن يصرح الوضّاع بذلك.

٣= مخالف الأسلوب النبوي.

٤= مخالفته لصريح الحديث وصريح القرآن.

وَقَدْ أَتَتْ كَالجَوْهَرِ المَكْنُونِ ٠٣٤ سَمَّيْتُهَا مَنْظُومَةَ الْبَيْقُونِي

٠٩٥= طه بن محمد بن فتوح البيقوني المتوفى سنة ١٠٨٠هـ

فَوْقَ الثَّلاَثِينَ بِأَرْبَعٍ أَتَتْ ٠٣٥ أَقْسَامُهَا تَمَّتْ بِخَيْرٍ خُتِمَتْ

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد، وآله وصحبه أجمعين.